PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

التنمية المستديمة و البعد الدولي

أ. قانة زكي – جامعة بومرداس

إن الاهتمام الدولي بموضوع البيئة والتنمية، عرف بدايات جادة بصدور تقرير روما بعنوان حدود النمو سنة 1972، وفي نفس السنة، تم تنظيم أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم، ومع صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك، ظهر مفهوم التنمية المستديمة الذي يجمع بين ثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ليحضا بعد ذلك باعتراف وقبول رسمي وشعبي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في سنة 1992 بريو دي جانيرو، الذي عرف المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الإطارية للتغير المناخ، والاتفاقية التنوع البيولوجي، منذ ذلك الحين زاد الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فنتج عن ذلك تسارع واضح في إقامة العديد من المؤتمرات الدولية المتخصصة التي كانت تهدف إلى تأكيد وتذكير بالعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والبيئة والإنسان، وفي الأخير تم إقامة مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستديمة في جوهانسبرغ سنة 2002، والذي يعتبر أكبر مؤتمر في تاريخ، بلغ عدد المسجلين لحضوره 65 ألف شخص بينهم 10 آلاف مسؤول حكومي، كما تبنى المؤتمر برنامج أجندة القرن 21، وهو برنامج دولي، تبنته كل الدول المشاركة في المؤتمر، ويعتبر أكبر مساومة في التاريخ الحديث بين المفاهيم السياسية والفكرية والمصالح الاقتصادية والاتجاهات الجيوسياسية.

مقدمة:

بعدما أصبح العالم يعاني العديد من المشاكل الاجتماعية والبيئية ذات البعد الـــدولي بسبب التوجهات التنموية التي أغفلت الأبعاد الإنسانية للتنمية والقيود التي تفرضها الطبيعة على العمليات التنموية، بدأت بعض الوقفات التي بادرت باتخاذها المنظمات الدولية لتنذر العالم بخطورة الوضع البيئي والإنساني الذي يمر به، وبضرورة اتخاذ الإجراءات لحمايته قبل فوات الأوان، ومن المنطق الأخير، تنامت الحوارات والمؤتمرات المهتمة بتعديل مســـارات

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

واستراتيجيات التنمية التي وجهت إليها أصابع الاتهام بكونها المتسبب الأول في تفاقم الظواهر البيئية وتدهور غالبية الموارد الطبيعية، وسوء توزيع ثمار النمو وانتشار الواسع للفقر والجوع، وفي النهاية، تم التوصل إلى مفهوم التنمية المستديمة كقارب نجاة لحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، ومواصلة التنمية الاقتصادية، غير أن ذلك نشأ معه صراعات دبلوماسية حول تحديد نظم وقوانين ملزمة عادلة للتطبيق العملي لهذا المفهوم المستحدث وتحديد الجهات الملتزمة بتمويل البرامج البيئة والتنمية المستديمة وفقا للمسؤولية الفعلية للمتسبب الرئيسي في المشاكل البيئية التي تتصف بدولية الانتشار في آثارها الضارة والمدمرة. وقد لعبت منظمات وهيئات الأمم المتحدة دور رئيسي في تطوير مفهوم التنمية المستديمة على الصعيد العالمي، من خلال مبادراتها التي تفضي عادة إلى عقد مؤتمرات عالمية، وإبرام اتفاقيات دولية وإنشاء أجهزة لمراقبة ومتابعة وتنفيذ هذه الاتفاقيات المقامة. ومما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية: ما هو دور المنظمات الدولية في بلورة مفهوم التنمية المستديمة؟، ما هي أهم المؤتمرات العالمية التي أقمت وما هي أهم الإتقافيات الدولية التي تم المصادقة عليها في سبيل تحقيق التنمية المستديمة دوليا؟

أولاً- التنمية المستديمة في إطار منظمة الأمم المتحدة:

لقد أصبح من البديهي بل من صميم الاختصاص أن تقوم الأمم المتحدة كمنظمة دولية ببذل أقصى الجهود في مجال البيئة والتنمية المستديمة وما يتصل بها ويتفرع عنها، فقد تم إنشاء العديد من الأجهزة للبحث عن حلول لمشكلات البيئة الدولية وربطها بمسارات التنمية المستديمة.

1- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اثر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، المنعقد في جوان 1972 بستوكهولم كجهاز ثانوي مختص بشؤون البيئة من أجل حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والقادمة، ومن مجالات عمله البيئة والتنمية، حيث يعمل البرنامج على مساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة على مراعاة

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

الاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية. ولقد كان للبرنامج دور كبير في مفاوضات دولية التي أسفرت عن إبرام اتفاقيات منها اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992، كما لعب دور في تحفيز وتنسيق الأنشطة الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية، وقام بتوثيق الروابط بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبين البيئة والتنمية، وقد أسهم في حث الدول على إتباع جدول أعمال القرن 21 الخاص بها، هذا ويعمل البرنامج على التنسيق بين مختلف أمانات الاتفاقيات ومنح الأدوات الكفيلة لتنفيذها. ومن خلال متابعة برنامج العمل الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة نجد أنه يركز على أربعة أهداف للتنمية المستديمة وهي كما يلي: [1]

- الإنتاج والاستهلاك المستديم.
- إدارة واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستديمة.
- تحسين نوعية البيئية من أجل الصحة والرفاهة البشرية.
- عولمة الاقتصاد والبيئة.

وانطلاقا من تلك الأهداف فان مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتمثل بصورة أساسية في تطوير العلوم والمعلومات البيئية والتي تتعلق بالموضوعات التالية:

- حماية الغابات والأحياء البرية والتنوع الإحيائي.
- حماية الشواطئ ومصادر المياه.
- مقاومة التصحر والاهتمام بالزراعة المستديمة.
- المحافظة على المناخ العالمي وطبقة الأوزون.

2- **برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** يعتبر البرنامج، جهاز مختص بالمساعدة المتعددة الأطراف والتعاون في مجال التنمية، وفيما يتعلق بالبيئة فان جميع أعماله تقوم على مبدأ أنه لا وجود لحماية حقيقية للبيئة دون تنمية مستديمة. ومن هذا المنطلق قام بوضع برنامج

---

[1]- محمد زكي على السيد، أبعاد التنمية المستديمة مع دراسة البعد البيئي، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص:71.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

للتنمية المستديمة سنة 1990، يعرف باسم "شبكة التنمية المستديمة، بهدف إعلام أصحاب القرار بالاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، واشتراك الأجهزة الحكومية ومعاهد البحث والمنظمات غير الحكومية على كافة المستويات الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية والجمعاوية، كما أعد أيضا برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بداية سنة 1991، برنامج جديد بنفس تسمية البرنامج الأول قصد الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الملائمة للدول النامية كي تتمكن من استغلال مواردها الطبيعية بشكل فعال يتوافق مع التنمية المستديمة(2)،وتركز مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة البلاد المختلفة لإحراز التنمية البشرية المستديمة، وذلك من خلال العمل على أربعة محاور أساسية هي: (3)

-مكافحة الفقر حيث يعطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية للحد من الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق استدامة سبل المعيشة.

-تمكين المرأة واحد من الأهداف الأساسية للبرنامج، وذلك لأن الاهتمام بالمرأة وتنمية قدراتها من المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية البشرية المستديمة.

-حماية وإعادة حيوية البيئة، حيث يعمل البرنامج على مساعدة البلاد على تبنى مناهج متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية من أجل تحسين سبل المعيشة للفقراء، وذلك من منطلق عدم الانفصال بين قضايا البيئة والفقر.

-إن البرنامج يهتم بتدعيم البرامج الخاصة بأنظمة الحكم ومن أهمها:حرية التعبير والمشاركة واستقلالية القضاء، وحرية المعلومات وفاعلية وكفاءة الإدارة في القطاع الحكومي، وتدعيم اللامركزية في صناعة القرارات، وإدارة الموارد، إضافة إلى التفاعل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

3- **لجنة التنمية المستديمة:** تعتبر لجنة التنمية المستديمة من النتائج الملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية من أجل إقامة شراكة عالمية جديدة بين الشمال والجنوب بشأن

---

[2] - زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستديمة، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر،2007، ص:49

[3] - ابراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية،السياسة الدولية، العدد110، أكتوبر 1992، مصر، ص:128.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

التنمية المستديمة، وقد تم إنشائها بتاريخ 2 ديسمبر 1992، وهي جهاز ثانوي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما حدد وظائفها في الفصل 38 من جدول أعمال القرن 21 تحت عنوان "الإصلاحات المؤسساتية الدولية، وكلفت هذه اللجنة بمراقبة الجهود المزمع تحقيقها في تطبيق جدول أعمال القرن 21 ودمج الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية دخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق معالجة وتحليل القرارات المقدمة لها من طرف أجهزة وهيئات وبرامج ومؤسسات أممية تهتم بالبيئة والتنمية، ويجب على اللجنة أن تدعم دمج المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في عملية تنفيذ جدول أعمال القرن21، بالإضافة إلى متابعة المسائل المالية وتحويل التقنيات[4]، زيادة على الوظائف التقليدية، هناك وظائف جديدة تتمثل في معالجة لجنة التنمية المستديمة للمعلومات المحصل عليها من قبل الحكومات في شكل اتصالات دورية أو تقارير وطنية حول الأعمال المباشر بها في تطبيق جدول أعمال القرن 21، والمشاكل التي تواجهها فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، كما تعالج اللجنة المعلومات المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية المتخصصة والأوساط العلمية والقطاع الخاص المتعلقة بالتطبيق الشامل لجدول أعمال القرن21، وفيما يخص الاتفاقيات، تعالج اللجنة عند الضرورة المعلومات الواردة من قبل مؤتمرات الأطراف الخاصة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة بشأن الجهود المبذولة لتطبيقها.

4- مرفق البيئة العالمي: بناء على ما جاء في تقرير برونتلاند الذي قرر بأنه "يجب العزم جديا على إنشاء برنامج أو جهاز بنكي دولي خاص، مرتبط بالبنك العالمي"، وعلى المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال القرن 21 فيما يخص الموارد المالية وما قررته اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي وما تضمنته مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لاسيما مبدأ البحث عن تحقيق التنمية المستديمة[5]، اتفق ممثلو ما يزيد عن 80 دولة مجتمعة في مارس

---

[4] - زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص:52.

[5] - رشيد الحمد، البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الطبعة الثانية، الكويت،1997، ص:141.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

1994 بجنيف، على تحويل مرفق البيئة العالمي إلى آلية مالية دائمة تقدم المنح والأموال بشروط ميسرة إلى البلدان النامية لفائدة البرامج التي تستهدف حماية البيئة العالمية، ويشترك في إدارته برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك العالمي، ويعتبر مرفق البيئة العالمي أهم مؤسسة تم إنشائها لتمويل التنمية المستديمة.

ثانياً- مؤتمرات الدولية حول التنمية المستديمة:

كان ومازال للمؤتمرات الدولية دورا كبيرا في توضيح تحديات التنمية المستديمة وكيفية تجاوز هذه التحديات التي تشكل خطر واضح من خلال تشخيص وإبراز مختلف تحديات البيئية والاجتماعية التي تعيق تحقيق التنمية المستديمة في دول العالم بسبب الآثار الضارة للنماذج التنمية المتبعة، وقد بينت وأشارت هذه المؤتمرات من خلال نتائج وتوصيات التي تصدر عنها من خطورة تدهور البيئي والاجتماعية الذي يمر به العالم في كثير من المرات وخاصة منذ بداية السبعينات. (6)

1- مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 وتقرير برونتلاند سنة 1987:

مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 بشأن البيئة البشرية: على هامش الأعمال التحضيرية لمؤتمر ستوكهولم سنة 1972 بشأن البيئة البشرية، نظم الأمين العام للمؤتمر "موريس سترونخ" ملتقى بقوناكس (فرنسا) في جوان1971 حول موضوع "البيئة والتنمية"، بهدف إيجاد اتجاه مشترك بين إيديولوجية النمو مهما كان الثمن والإيديولوجية الجديدة للنمو الاقتصادي الصفر التي جاء بها تقرير "حدود النمو" لنادي روما ومحاولة منه لتفادي مواجهة في مؤتمر ستوكهولم بين الطرفين، وفي جوان 1972 بستوكهولم عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية وحضره ممثلي 114 دولة وعدد كبير من ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية، ولقد سلم المؤتمر بالعلاقة القائمة بين التنمية والبيئة، حيث كلفت

- نفس المرجع السابق، ص:134. [6]

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

اللجنة الثانية للمؤتمر مهمة دراسة هذه المسألة،[7] وبحث للمرة الأولى الجوانب المختلفة للبيئة وعلاقتها بواقع الفقر والتنمية في العالم، وانتقد تجاهل الدول والحكومات للبيئة عند التخطيط للتنمية، كما صدر عن المؤتمر عقب اختتام أعماله إعلان بشأن البيئة البشرية فضلا عن خطة للعمل الدولي، ومن أبرز ما تضمنه الإعلان، التأكيد على أن حماية البيئة تمس رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وأنه من الأهداف الأساسية للإنسانية حفظ وتحسين البيئة لفائدة الأجيال الحاضرة والقادمة، ولأجل ذلك يتعين على الحكومات والشعوب توحيد الجهود للحفاظ على البيئة البشرية، وضرورة التوفيق بين الاحتياجات الإنمائية ومتطلبات الحماية الفعلية للبيئة[8]، كما طالب المؤتمر بإنشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع البيئية، ودعا منظمات الأمم المتحدة وبأخص اليونسكو لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء جدول برنامج دولي للتربية البيئية يوجه إلى الجمهور أو يغطي جميع مراحل التعليم[9].

تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987 (نشأة مفهوم التنمية المستديمة): قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء لجنة عالمية للبيئة والتنمية لسنة 1983 برئاسة رئيسة وزراء النرويج السيدة "جروهار لم برونتلاند" وزيرة سابقة للبيئة، بالإضافة إلى لجان تقنية مكلفة بإسداء المشورة، وبعد أربعة سنوات من العمل أصدرت اللجنة سنة 1987 تقرير عنوانه "مستقبلنا المشترك" والذي عرف كذلك باسم رئيسة اللجنة "تقرير برونتلاند". ومن خلاله ظهر مفهوم التنمية المستديمة بشكل صريح، وكان ذلك محصلة العمل الدولي منذ بداية السبعينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية. ولقد أوضح التقرير أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب لا تستوفي شرط الاستدامة وأنها حتى لو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على

[7] - إعلان مؤتمر ستوكهولم بشأن البيئة البشرية، عام 1972، مجلة الحقوق، جامعة الجزائر، العدد2، يونيو 1985، ص80-88.

[8] - ألفت حسن أغا، الإعلام العربي والقضايا البيئية، مجلة السياسة الدولية، مصر، العدد 109، يوليو 1992، ص:195.

[9] - عزيزة محمد علي بدر، الفقر البيئي والانعدام الحضاري، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد2، مارس 2003، ص:143.

حساب الأجيال القادمة، وأوضح بأن "التنمية المستديمة تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وإتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل". في موضع آخر، يقر التقرير أنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية، فالكثير من أنماط التنمية تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية التي تقوم عليها التنمية وفي المقابل ، فان تدهور البيئة يمكن أن يعيق التنمية، ويدعو بالخصوص الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية، وعقد بالفعل بعد خمسة سنوات من صدور التقرير "بريو دي جانيرو" عام 1992، وهو انجاز لم يتحقق لأي تقرير آخر حتى الآن.

2- مؤتمري ريودي جانيرو 1992 وجوهانسزبورغ 2002 (قمة الأرض أولى وثانية):

مؤتمر ريو عام 1992 وأهم المؤتمرات التي تالته: عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو بالبرازيل في الفترة الممتدة ما بين 3 و14 جوان 1992، والذي عرف كذلك باسم " قمة الأرض"، وضم المؤتمر 178 دولة وحضره حشد كبير من قادة العالم تمثل في 150 رئيس دولة وملك، ولقد تضمت أجندة قمة الأرض الأولى الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها خلال القرن 21 وبشكل خاص التحديات التالية: [10]

- التفاوت بين المجتمعات الانسانية (العالم الصناعي الغني، والعالم النامي الفقير).
- تفاقم الفقر والجوع والمرض والأمية كتوابع لمشكلة التلوث.
- تدهور الأنظمة البيئية وما يتبعها من اختلال في حياة الكائنات الحية.

وقد أوضحت أجندة المؤتمر أهمية العمل في الاتجاهات التالية: [11]

- التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستديمة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها.
- مكافحة الفقر ومعالجة مشكل الاستهلاك، وبأخص في الدول الفقيرة.

---

[10] - زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2008، ص 50-51.

[11] - نفس المرجع السابق، ص:53.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

- العناية بصحة الإنسان، وذلك بتوأمة العلاقة بين الصحة والبيئة.
- معالجة مسألة السكانية من خلال صياغة سياسة وطنية متكاملة للبيئة وربطها بالتنمية.
- مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية، مع الاهتمام بشكل عام برعاية الأطفال والنساء والمسنين.
- مواجهة المخاطر الصحية البيئية من خلال تطوير التقنيات المناسبة لمكافحة التلوث.
- تنمية وإصلاح المستوطنات البشرية خاصة التجمعات السكانية في القرى، والعمل على توفير المأوى الملائم للجميع وإدارة هذه المستوطنات إدارة ملائمة.
- توفير مرافق المياه والصرف الصحي من خلال نظم معالجة المخلفات الصلبة.
- ترشيد استخدام مصادر الطاقة، وزيادة كفاءة استخدامها، وتنويع مصادرها وذلك بالتوسع في استخدام المصادر المتجددة، وتنمية تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة.
- تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين فعاليات الهيئات الحكومية وخلق الظروف السياسية التي تمكن من المشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، للنهوض بالخطط الوطنية.
- تغيير النظرة نحو العمل البيئي التي تعتبر الأنشطة البيئية من الأنشطة الإضافية، والتي تحتل مرتبة أقل في أولويات العمل الوطني في معظم البلدان وبخاصة البلدان النامية.

وقد أكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ الأساسية التالية:

- اعتبار قضية حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستديمة.
- منح أولوية ورعاية خاصة لأوضاع البلدان النامية وبأخص الأكثر فقرا.
- تعاون الدول في مجال صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض.
- سن التشريعات الفعالة بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول.
- تعاون دول العالم لإقامة نظام اقتصادي يراعي تحسين أحول البيئة ووقف تدهورها.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

- سن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره.
- تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يتحمل وحده ثمن وتكلفة ما ينجم عن التلوث وآثاره.
- إيجاد دور حيوي للنساء والشباب في إدارة وتنمية البيئة.
- حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة الاضطهاد والسيطرة والاحتلال، وذلك بتوفير الحماية البيئة والموارد الطبيعية بها.
- اعتبار السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة بشكل وثيق بحيث لا تنفك عن بعضها البعض.

وصادق ممثلو أكثر من 100 دولة على اتفاقيتين دوليتين بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي والوقاية من الاحتباس الحراري، كما أوصى المؤتمر بالتفاوض بحلول عام 1994 على اتفاقية بشأن مكافحة التصحر. ومن أجل تحقيق أهداف مؤتمر ريو تم إقامة العديد من المؤتمرات الدولية المتخصصة مثل:

- المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في سنة 1993 بفينا.
- مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 بكوبنهاغن.
- مؤتمر الدولي للمستوطنات البشرية في سنة 1996 باسطنبول.

مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستديمة في جوهانسزبورغ (القمة الأرض الثانية): يعتبر مؤتمر جوهانسزبورغ بجنوب إفريقيا للتنمية المستديمة الذي انعقد في أوت 2002 بمثابة أكبر مؤتمر في تاريخ، وحضره أكثر من 100 ملك ورئيس دولة، إضافة إلى ممثلي 174 دولة، وبلغ عدد المسجلين لحضوره 65 ألف شخص بينهم 10 آلاف مسؤول حكومي، ووضعت قمة جوهانسزبورغ معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم، وحددت خططا لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه النقية للشرب والاغتسال إلى النصف، ولكنها أخفقت في التوصل إلى الاتفاق حول الطاقة المتجددة، ولم تتقدم خطوة واحدة نحو انجاز التعهد

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

الدولي برصد الدول الغنية نسبة معينة من إجمالي منتوجها الوطني للتنمية العالمية، كما جددت القمة الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستديمة من خلال: (12)

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن21.
- استعرض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستديمة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كما ساهم هذا المؤتمر مساهمة كبيرة لفتح شراكة حقيقية بين شعوب كوكبنا، بحيث جدد التزامه بتنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية المستديمة، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحددة زمانا، كما أثار هذا المؤتمر اهتمام الرأي العام من خلال تركيزها على ظاهرتي انتشار الفقر وتدهور البيئي، وكان **أهم مصدر عن هذا المؤتمر ما يلي:**

- حماية الموارد البيئية، واعتماد مبدأ الوقاية البيئية كجزء رئيسي للتنمية.
- المسؤولية المشتركة لجميع الدول في محاربة الاختلالات البيئية.
- اعتبار الدول المسببة في التلوث المسؤولية ماديا على محاربته، عملا بمبدأ الملوث هو من يدفع.
- الالتزام بالتنمية المستديمة لإقامة مجتمع عالمي إنساني، وتحقيق التنمية البشرية ومحاربة الفقر.
- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستديمة، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الدولية والحكومية بشأن قضايا المياه ودعم الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للمياه العذبة 2003.

---

[12] - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003، ص:196.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

كما أقر المؤتمر على ضرورة إشراك المواطن لنشر الوعي البيئي، وخاصة في وضع القوانين، مع التركيز على العنصر النسوي والشباب والهيئات والسكان المحليين، وأكد المؤتمر أن السلام والتنمية وحماية البيئة غير مرتبطين بالصراعات السياسية والاقتصادية، وان قواعد البيئية يجب أن تحترم إثناء الحروب، وأن الصراعات البيئية يجب أن تحل بطريقة سليمة.

كما تبنى المؤتمر برنامج **أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض**، وهو برنامج دولي، تبنته كل الدول المشاركة في المؤتمر، وكذا المؤسسات التنموية، والهيئات التابعة للأمم المتحدة والجمعيات والهيئات غير الحكومية، ويتكون من 41 فصلا مابين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها الأعمدة الرئيسية للتنمية المستديمة التي شكلت عنوان المؤتمر، ويضع الاستراتيجيات اللازمة، ويسنن لـــ 2500 حل ومبادرة يجب الاشتغال عليها وبها، مع تحديد الوسائل المادية والتشريعية.

ثالثاً- أهم الاتفاقيات الدولية حول التنمية المستديمة:

كان لإبرام الاتفاقيات دولية دور هام في إلزام دول العالم بانتهاج سياسات تنموية غير ضارة بالبيئة، وكذا وضع سياسات وإستراتيجيات من أجل حماية البيئة محليا ودوليا.

1- اتفاقية محاربة التصحر وبروتوكول المتعلق بالتنوع البيولوجي:

اتفاقية محاربة التصحر: إثناء قمة الأرض بريو، سلم المجتمع الدولي بأن التصحر مشكل خطير، يمس بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم نتيجة عوامل اجتماعية، واقتصادية وبشرية ومناخية، وعليه أوصت القمة بأن تنشأ الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تفاوض حكومية دولية لإعداد اتفاقية بشأن مكافحة التصحر بحلول جوان 1994، وتم فعلا اعتماد الاتفاقية في 17 جوان 1994 بباريس[13]، وتهدف الاتفاقية إلى التأطير القانوني لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من جفاف شديد أو من التصحر، وبخاصة في

[13]- الأمم المتحدة، الاتفاقية الأمانة المؤقتة مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، طبع في سويسرا،1995، ص:70.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

إفريقيا، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة على جميع الأصعدة، مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة، في إطار نهج متكامل متسق مع جدول أعمال القرن21، بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستديمة في مناطق المتأثرة، وتحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها، وحفظ على الموارد من الأراضي والمياه وإدارتها إدارة مستديمة، مما يؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة، ولاسيما على مستوى المجتمعات المحلية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تؤكد الاتفاقية على مبدأ مشاركة السكان والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات وتنفيذ برامج مكافحة التصحر، والذي يدخل في صميم التنمية المستديمة، أما فيما يخص مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة في مكافحة التصحر، فقد أوردت الاتفاقية التزامات عامة لكافة الدول، ثم التزامات الأطراف من البلدان المتأثرة بالتصحر، وأخيراً، تلك الملقاة على عاتق الدول الأطراف من البلدان المتقدمة.

بروتوكول المتعلق بالتنوع البيولوجي: تم التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي في جوان 1992 بمؤتمر الأمم المتحدة، بعد أربعة سنوات من المفاوضات [(14)]، وتتناول الاتفاقية مشكلة بيئية هامة، وهي مواجهة انخفاض وتدهور التنوع البيولوجي بفعل أنشطة بشرية، ولأن التنوع البيولوجي عبارة عن مجموعة من الموارد البيولوجية والجينية التي يتعدد استعمالها في النشاط الاقتصادي، فهو يعد مصدرا للعديد من المواد الغذائية، والصيدلانية أو الصناعية، وقد كان هذا الرهان الاقتصادي في صميم مناقشات ريو، وبناء على ذلك، فان الاستخدام المستديم للتنوع البيولوجي ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، وهنا تمكن إشكالية التنمية المستديمة، وعلى هذا الأساس جاء هدف الاتفاقية ينطوي على شقين: صيانة التنوع البيولوجي، والعمل على استخدام الموارد البيولوجية على نحو قابل للاستمرار، ويعني هذا الأخير حسب المفهوم الذي حددته الاتفاقية "استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان على المدى البعيد

[14] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد14،32 جوان 1995، ص:3-21.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

إلى تناقص هذا التنوع، ومن ثم تقل قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة"(15)، كما اعترفت الاتفاقية بحقوق الدول السيادية على مواردها البيولوجية فقد اعتبرت في المقابل الدول مسؤولة على الصيانة والاستخدام المستديم للموارد، تبعا لذلك، كما أمرت الاتفاقية بإدماج الاستخدام المستديم للتنوع البيولوجي في عملية صنع القرارات الوطنية وتشجيع الاستخدام التقليدي للموارد البيولوجية، ومساعدة السكان المحليين على تصحيح ممارساتهم المؤدية إلى انخفاض التنوع البيولوجي، كالرعي المفرط، وكذا تشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص لوضع أساليب تساعد على الاستخدام المستديم للموارد البيولوجية. كما أوردت الاتفاقية التزامات عامة مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية، والمتمثلة في الحصول على التكنولوجيا ونقلها، وتبادل المعلومات، كما أوضحت الاتفاقية وسائل مكملة أو مساعدة، والمتمثلة في التدابير الحافزة على تشجيع صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والبحث والتطوير والتدريب والتثقيف والتوعية الجماهيرية، ولقد تم التوقيع الرسمي على الاتفاقية التنوع البيولوجي في سنة 2000 بمدينة منتريل وسمي **"بروتوكول منتريل للتنوع البيولوجي"**.

2- الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي وبروتوكول كيوتو:

مع تكوين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام 1988 من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تزايد مستوى الفعالية السياسية في هذه القضية بدرجة كبيرة، كما نشرت هذه الهيئة تقريرها الأول عام 1990 منتهيا إلى أن التراكم المتنامي لغازات الدفيئة بشرية المنشأ في الجو قد يعزز تأثير الصوب الزجاجية متسببا في المتوسط في دفيئة مضافة لسطح الأرض خلال القرن21 ما لم يتم تبني إجراءات

[15] - أحمد عبد الكريم سلامة، نظرات في اتفاقية التنوع البيولوجي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 48 ، القاهرة، مصر، 1992، ص:44-45.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

تحد من الانبعاثات[16]، كما أكد التقرير أن التغير المناخي يعتبر تهديد حقيقي، والذي يتطلب اتفاقا دوليا لمعالجة المشكلة، وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإعلان رسميا عن مفاوضات حول اتفاقية إطارية بشأن التغيرات المناخية وتأسيس "لجنة التفاوض الحكومية الدولية" لتطوير الاتفاقية، وقد بدأت المفاوضات لبلورة اتفاقية تعنى بحماية المناخ العالمي عام 1991 وأسفرت عند اكتمالها في ماي 1992 عن مشروع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو سنة 1992، تم وضع المسودة الأولى للاتفاقية الإطارية، ولقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1994، ووضعت الاتفاقية أهداف عامة لخفض انبعاثات الغازات دون الالتزام بكميات محددة-آنذاك-وكان أهم تلك الأهداف، أن تتحمل الدول مسؤولية مشتركة-ولكن متفاوتة—لخفض الانبعاث وفقا لإمكانيات كل دولة وظروفها، كما قسمت تلك الاتفاقية الدول الأطراف فيها إلى ثلاثة أنواع، الأول ويشمل الدول الواردة بالمرفق الأول وتشمل الدول الصناعية بالإضافة إلى الدول الاشتراكية السابقة والمتحولة إلى اقتصاد السوق، وهي الدول التي كانت قد اتفقت في قمة الأرض على تثبيت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عند مستويات عام 1990 بحلول عام 2000، والثاني ويشمل الدول الصناعية فقط أي دول المرفق الأول مخصوما منها الدول الاشتراكية، أما النوع الثالث فيشمل باقي الدول الأطراف في الاتفاقية والتي تعتبر كلها دولا نامية، وتلتزم دول المرفق الأول بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة فيها دون تحديد مدى التخفيض، كما تتحمل دول المرفق الأول مسؤولية إضافية وهي تقديم المعونة الفنية والمالية للدول النامية لمواجهة مشكلة تغير المناخ بالإضافة إلى ضرورة الدعم التكنولوجي لتلك الدول. وفي عام 1997، تم توقيع على بروتوكول كيوتو من قبل 159 دولة، ويتضمن التزامات محددة تحقيقا للمبادئ العامة التي

---

[16] - مايونج،كايوون لي وآخرون، آلية التنمية النظيفة، ترجمه للعربية ماهر عزيز، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،2006، ص:31-34.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com
PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

طالبت بها اتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ،[17] حيث نص على أن تقوم 37 دولة صناعية وعدد 11 دولة في وسط وشرق أوربا، بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يتم ذلك خلال الفترة 2008-2012، وذلك على أن يلتزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض انبعاثات الغاز بنسبة 5.2٪ تحت مستوى عام 1990، وتلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7٪، واليابان 6٪، وتشمل تلك التخفيضات 6 غازات محددة هي:[18] ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية، المركبات الكربونية المشبعة، وسادس فلوريد الكبريت، ولقد استمرت المفاوضات بعد كيوتو لتنمية التفصيلات التشغيلية للبروتوكول وتطويرها، وبعد أربعة أعوام من النقاش الجدل وفقت الأطراف في مؤتمر مراكش على كيفية تنفيذ البروتوكول، وفي فيفري عام 2005، دخل البروتوكول حيز التنفيذ بمصادقة 141 دولة تنتج ما لا يقل عن 55٪ من إجمالي انبعاثات العالم من غازات الدفيئة، ويتعهد الاتفاق بتخفيض تلك الانبعاثات بنسبة 5.2٪ تحت مستواها الذي كان سائدا في عام 1990 بحلول عام 2012.

خاتمة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستديمة على اهتمام العالم كله، بعدما اجتاحته الكوارث البيئية العاتية والمنذرة بابتلاعه بكل دوله وطبقاته في محيط الأوبئة والتصحر والغرق بصورة متزايدة ومخيفة نتيجة لظواهر تنسب كثير منها للأنشطة والسلوكيات البشرية الضارة بالبيئة، فعقدت القمم والمؤتمرات المهتمة بتعديل مناهج ومسارات التنمية، ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، والذي بحث فيه للمرة الأولى

---

17 - ديفيد والاس، التنمية الصناعية المستديمة، مجلة دراسات عالمية، العدد16، صادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دبي،2005، ص:20.

18 - مايونج كايون و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص:17.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

الجوانب المختلفة للبيئة وعلاقتها بواقع الفقر والتنمية في العالم، وانتقد تجاهل الدول والحكومات للبيئة عند التخطيط للتنمية، منذ ذلك الحين شهد مفهوم التنمية وطرق قياسها تحولات واسعة ليس فقط نتيجة للجهود النظرية في اقتصاديات التنمية ولكن أيضا نتيجة لمراجعة حصيلة الجهود التنموية والنتائج التي أسفرت عنها، وكان من أهم نتائج تلك التحولات، بلورة مفهوم التنمية المستديمة على يد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها الصادر بعنوان مستقبلنا المشترك 1987، وبالرغم من أن جذور مفهوم التنمية المستديمة تمتد إلى ما قبل صدور هذا التقرير بكثير، فان ذلك التقرير هو الذي أكسب المفهوم الشعبية والثقة بما يجعل صدوره بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستديمة، غير أن ذلك نشأ معه جدالات فكرية حول آليات وأبعاد ومؤشرات هذه المفهوم الجديد، ومع قمة الأرض الأولى في ريو بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992 أصبح المفهوم منذ ذلك التاريخ متداولا ومألوفا في المناقشات الاقتصادية والسياسية والبيئية، وبتوقيع رؤساء ما يزيد عن 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000 على إعلان الألفية، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستديمة ووصولا إلى قمة جوهانسبرغ التي عقدت في جنوب إفريقيا عام 2002، حول التنمية المستديمة، فلم تعد التنمية المستديمة في الحقيقية ترفا فكريا، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المتعاقبة، وداخل نفس الجيل، لشعوب وحكومات العالم قاطبة.

قائمة المراجع:

1- محمد زكي علي السيد، أبعاد التنمية المستديمة مع دراسة البعد البيئي، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
2- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستديمة، رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

3- ابراهيم محمد العناني، البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية، السياسة الدولية، العدد110، أكتوبر 1992، مصر.
4- رشيد الحمد،البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الطبعة الثانية، الكويت، 1997.
5- اعلان مؤتمر استوكهولم بشأن البيئة البشرية، عام 1972 ،مجلة الحقوق،جامعة الجزائر، العدد2 ، يونيو 1985.
6- ألفت حسن أغا، الإعلام العربي والقضايا البيئية، مجلة السياسة الدولية،مصر، العدد 109، يوليو 1992.
7- عزيزة محمد علي بدر، الفقر البيئي والانعدام الحضاري، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 2، مارس 2003.
8- مؤتمرات الأمم المتحدة ماذا حققت (www.balagh.com).
9- زكريا طاحون، ادارة البيئة نحو الانتاج الأنظف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2008.
10- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2003.
11- الأمم المتحدة، الاتفاقية الأمانة المؤقتة مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، طبع في سويسرا، 1995
12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد32 ، 14جوان 1995.
13- أحمد عبد الكريم سلامة، نظرات في اتفاقية التنوع البيولوجي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد48، القاهرة، مصر، 1992.
14- مايونج، كايوون لي وآخرون، آلية التنمية النظيفة، ترجمه للعربية ماهر عزيز، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2006.
15- ديفيد والاس، التنمية الصناعية المستديمة، مجلة دراسات عالمية، العدد 16، صادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دبي، 2005.